

الجامع للشرائع

[332] باب العارية يصح إعارة ما ينتفع به مع بقاء عينه. وهي: عقد على منفعة بلا عوض، وهي جائزة الطرفين. والعارية أمانة لا تضمن إلا بالتفريط. فإن ادعى عليه التفريط وبينه حلف، وإن ثبت التفريط ضمن بالقيمة مذيوم تعدى، فإن اختلفا في القيمة ولا بينة حلف صاحبها. فإن شرط ضمانها ضمنها، إلا الذهب والفضة، فإنهما مضمونان شرط الضمان أم لم يشترط. فإن ادعى رد العارية ولا بينة فعلى صاحبها اليمين. وله الانتفاع بالعارية بمجرى العادة. فإن اذهب الاستعمال جدتها (1) أو خمل المنشقة (2) لم يضمنه، لأن الإذن في الاستعمال يقتضيه. فإن استعمل المنشقة في نقل اللاجر ضمنها بأجزائها، وإن شرط ضمان الخمل ضمنه فقط. (1) الجدة: ضد البلى ومنها " الجديد " (2) خمل: أي لأن وزال بروزها والمنشفة هي المنديل
